أثر اللهجات العربية في التأصيل النحوي مقاربة في القيمة التعليمية وتيسير المناهج شرح ابن عقيل أنموذجاً

د.بكر عبد الله خورشيد
جامعة الموصل/كلية التربية

الملخص:

تعدُّ اللهجات العربية الرافد الأساسي الذي استقى منه اللغويون مادة التقعيد لعلومهم اللغوية،ولاسيِّما النحو، وإذا كان الإجماع معقوداً على أنَّ اللهجات تشترك بقدرٍ كبيرٍ من الخصائص التي تشكل في مجموعها ما اصطُلِحَ عليه، بالعربية الفصحى، أو باللغة المشتركة، فإنها لا تتفق في المعايير التي تعدُّ لهجة ما فصيحة وأخرى غير فصيحة،وفيما يخص النحو، فلربما كان لمعايير الاعتماد النحوي في التقعيد ــ من اشتراط قيد الزمان والمكان والمستوى الفني ــ أَثَرُه في عدِّ بعض اللهجات غير معيارية وبعضها الآخر معيارياً، وعلى الرغم من ذلك فقد وقع النحويون بسبب من منهجهم هذا في خطل كبير حينما عدُّوا اللهجات الواقعة تحت دائرة قيودهم كلّها على مستوى واحد من الفصاحة، فاجتمعت عندهم في المسألة الواحدة أثناء المعالجة القواعدية أكثر من صور جائزة للاستعمال، مما أربَك الأمور على المتعلمين، الذين غالباً ما تواجههم القواعد بأكثر من صورة جائزة في الاستعمال، ومن ثم ثقل على كاهلهم الوجوه المتعددة للاستعمال الواحد نتيجة اختلاف اللهجات لا غير .

إنَّ مما يشكِّل اليوم عقبةً رئيسة في تعليم النحو ليس تلك الصور الجائزة للاستعمال الواحد فحسب، بل الصور التي وصفت من النحويين أنفسهم بأنها كانت شاذة في الاستعمال، وأقحمت في قواعدهم تمسُّكاً بالمنهج الذي انتهجوه في حصر الصور الواقعة جميعها تحت تأثير قيود التقعيد.

وإذا كنا نعتذر لهم اليوم بسببٍ من حرصهم على الإحاطة باللسان العربي، وعدم تركِ أيِّ شيءٍ يمكن أن يُسهم في تفسير، وخدمة لغة الدين، فإنَّنا يجب اليوم أن نعترفَ أنَّ كثيراً من تلك الاستعمالات باتت منقرضة، ولا تصلح إلا لمتاحف اللغة، وأن وجودها في قاعة الدرس وضمن مناهج التعليم يعيق تعلُّمَ اللغة العربية، التي نحرص كلَّ الحرص على تيسير تعلُّمها بالطرائق السلسة، والسريعة في التَّلقي والفَهم.

وبناءً على هذا التوجُّه تأتي هذه الدراسة لِترصُدَ القيمة اللغوية لبعض الظواهر اللهجية في واحد من أكثر الكتب اعتماداً في مناهج تدريس النحو في الجامعات العربية، ألا وهو كتاب شرح ابن عقيل، وإبراز القيمة التعليمية لتلك الاستعمالات، وذلك بمقايستها ببعض المعايير اللغوية، منها الكثرة والاطراد ، والشيوع ، ومدى بقاء وتواجد تلك الاستعمالات في العربية المعاصرة ولهجاتها، وصولاً إلى تحديد قيمتها التعليمية في مناهجنا التربوية، ومن ثم الحكم عليها بالبقاء أو الترحيل إلى الدراسات العليا، أو المتحف اللغوي،الذي نعتز ونفاخر به .

التأصيل النحوي واللهجات / من البادية إلى القاعدة:

لعلَّ واحداً من أشيَع الأسباب التي أجمعَ عليها العلماء في سبب نشوء النحو علماً، هو مخافة تفشِّي اللحن وتسرُّبه آفةً إلى لغة القوم، التي كانت محلَّ اعتزازهم من قَبْلِ أنْ تكون لغة الدَّين الجديد، فلمَّا أَنْ شرَّفها الله وكرَّمها بذلك كان حَرِيّاً بهم أن يزدادوا غَيرةً فيحافظوا عليها ويرتقوا بها إلى مستوى التشريف الرَّباني، فكان ما كان من صناعة العربية، فانبرى لها نخبة من الجهابذة الأجلاء كان في مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي،فوضعوا القواعدَ وسنُّوا الأنظمة، وكان يحدوهم في ذلك هدف واحد هو تمكين المتعلمين من ((انتحاء سمت كلام العرب))[١].

لقد أخذ الخليل وصحْبُه النصّ الفصيح عن العرب الأقحاح [٢]، بصرف النظر عن القبيلة التي كانوا ينتمون إليها، فالغاية عندهم كانت الفصاحةُ، والاتِّساقُ مع ما كانتْ عليه العربيةُ آنذاك، فبَنَوا القواعدَ على النصّ الفصيح الذي اعتقدوا أنه يُمكِّن المتكلِّمَ أو المتعلّمَ من انتحاء سَمْتِ العربِ في كلامها، ويمكّن القارئ لكتاب الله كذلك من القراءة السليمة، وما ورد مخالفاً لتلك القواعد حكمَوا عليه بالشذوذ، والشاذ عندهم صحيح ولكنَّه لا يتفق مع القاعدة، لذا فإنَّه يُحفظ ولا يقاس عليه [٣].يقول ابن جني: ((واعلم أن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلابدَّ من إتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتَّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره))[٤].ومن ثم يكون تصنيف المسموع على وفق معيار الاطراد أمراً علمياً مقبولاً يحفظ للقاعدة سلطتها ويبقي الشاذ حيًّا، لكنه لا يسمح له بالتوسع [٥].

وإذن، فَقَد أقيمت العربية،عند وصْفِها وَوَضْعِ قواعِدِهَا ،على ائتلافٍ عريضٍ من لهجاتِ القبائل العربيةِ المُختلفة[٦] لعلَّ أهمَّها بحسب رواية السيوطي عن الفارابي قريش، وقيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين [٧] وكلَّها في نظر ابن جني حجَّةٌ في فصاحتها، فليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنَّها ليست أحقُّ بذلك من رسيلتها [٨].

غير أنَّ هذا التوصيف لم يكن على إطلاقه، فالتباين، والتعدد والاختلاف في اللهجات ما كان لِيُعتَمَدَ في بناء القاعدة النحوية، التي كان يُرَادُ لها الثبات كيما تحقق غايتها، فمَا كان من النحاة إلا أن اعتمدوا معايير تُفرِّقُ بينَ هذه اللهجات في درجة الفَصاحةِ، في محاولةٍ منهم لإسباغ القاعدة سِمَة الاطِّراد الذي من أجلهِ فزَعوا إلى هَيْكَلةِ نَحْوِهِم ،فكانَ مِعيارُ الكَثرةِ مقياساً عندهم لاعتمادِ لَهجةٍ وتنحِّي أخرى في بناء القاعدة، وجاء هذا التنحِّي والإقصاء بتوصيفاتٍ مختلفة، فمرَّةً كان يوصف بأنَّه لغة، ومرة بأنَّه شاذ، ومرَّة بأنَّه نادر، وهكذا. " فقد رُوِيَ أن أبا عمرو بن العلاء لمَّا سئل: كيفَ تَصنَعُ فيمَا خَالفَتْكَ فيه العرَبُ وهم حُجَّة، فقال:((أعملُ على الأكثر واسمِّي مَا خَالَفني لُغات))[٩].

وعلى الرغم من براعة هذا المخرَج ونجاعته إلا أنَّه ــ كما يرى الدكتور نهاد الموسى ــ لم يَحْسِم القضية؛ لأنَّه ــ وإنْ شَرَعَ إقامة صِفة العربية على الأكثر بوصفه الأصل إلا أنَّه ــ وفي ذات الوقت

ــ فسحَ المجالَ للقليلِ والنادرِــ بوصفه فروعاً ــ أن تكتنفُ ذلكَ الأصلَ، فغدَا القليل والنادر والأصل والفرع يتجاذبان المشتغلين بالعربية من ذلك الحين إلى يوم الناس هذا [١٠].

اللهجات / والتيسير المنشود:

وبناءً على ما أسلفنا، اشتملت كتب النحو والشروح على استعمالات غير قاعدية كثيرة رُصَّتْ جنباً إلى جنب مع القاعدية فامتلأت كتب النحو بالتأويلات والتخريجات، كان جزءٌ كبير من تلك الاستعمالات لغاتٍ للقبائل قيد التقعيد، وإذا كان عند النحاة والمشتغلين باللغة آنذاك ما يسوغ لهم ذلك، فإنَّه ومن الضروري – وقد بات هذا واقعاً اليوم – أن نعيدَ النظرَ في تلك اللهجات، لا انتقاصاً منها، إنما انتشالاً لواقع أصبحَ يفرضُ علينا نوعاً من الاقتصار والاختزال في الأوجه والاستعمالات التي نأمل أن تسهم بشيء من التيسير على المتعلمين، مُهتدِين في ذلك بالأصل الذي انطلق منه النحاة أولاً وهو الاطراد والكثرة، استجابة لمتطلبات الواقع اللغوي والتعليمي اليوم، فما تجدي تلك الصور اللغوية ولاسيَّما المنقرِضة أو المُمَاتِ منها في تعليم النشء، ثمَّ إن إدراج القدماء لها في مدوناتهم النحوية لم يكن إلا من باب الإحاطة والاستقصاء واستجابة لما التزموه من قيود السماع، ولم تكن بدافع إشاعتها أو القياس عليها، دلَّت على ذلك عباراتهم، من مثل قليل لا يقاس عليه ، وهذا شاذ ، وهذا نادر وهذا خلاف الأكثر، وهكذا، أيقنوا ــ وهم مَن جعلَ اللحنَ صوبَ أعينهم في التأسيس لعلم النحو ــ أن القياس على تلك الوجوه الكثيرة لا يمكن له أن يقيم علما؛ لأنَّه مخالف لشروط الصناعة القائمة على الاقتصاد والاقتصار، ثمَّ إنَّه ممَّا يصعُبُ على واضعِيه ، فكيف بالمتعلمين اللذين من أجلهم وُضِعَ وقُعِّد!.

ونحن اليوم ولغتنا، أحرى بِمَا صنَعُوا، لأننا بِتْنَا ندركُ أكثر من أيِّ وقتٍ مضى خطورةَ موقِفنا اللغويّ وضَعْفِ الأداء الذي أصاب المتكلمين بها ،ولذا وجب علينا ونحن نمارسُ تعليمَها أن نختزلَ منها تلك الوجوه ولاسيما ما كان لهجة مِن كُتبِنا التعليمية والمنهجية كخطوة نحو التوحيد اللغوي والاقتصار في الأوجه على ما شاع وعرف انَّه من العربية المشتركة .

ولضيق مساحة البحث جاء منهج المعالجة قائماً على الانتقاء لا الاستقصاء، فاخترنا – للتيسير المُقترَح– نماذجَ نعتقد أنها تعالقت مع القاعدة لدرجة التلبُّس، فصارت أو كادت جزءاً منه، ومن ثمَّ احتاجت إلى رأي ونقد.

شرح ابن عقيل / إطاراً للدراسة:

يعد شرح ابن عقيل واحدا من أكثر الشروح حظوظاً ، إذ اعتمدته كثير من الجامعات منهاجاً في تدريس مادة النحو العربي في أقسام اللغة العربية وغيرها ذات الصِّلة كالإعلام وعلوم القرآن،ولعل ما يتميز به من جزالةٍ في اللفظِ وسهولةٍ في العبارة واختصاراً في القاعدة وإيجازٍ في الشَّرح هو ما أعطاه هذه الحَظوَة، ولأجل ذلك أطَّرنا الدراسة به واستقصينا نماذج الدراسة منه، ليكون الميدان العملي لأنموذج التيسير المقترح.

منهج الدراسة /ومعايير الإبقاء والإقصاء:

لابَّد لأيَّما دراسةٍ تنشدُ التيسيرَ بدايةً لتطويرٍ مُقترَحٍ جديد، أنْ تنتهِجَ معاييرَ لذلك ،وارتأينا في هذه الدراسة أن نعتمدَ على المعايير الآتية [١١]:

١. عدّ كل ما صُرِحَ به لغةٌ لهجةً.
٢. الاعتداد بعبارات (وبعضهم يقول، وبعض العرب، ومنهم من يجيز، ومن كلامهم وغيرها) على أنها لهجة مخالفة للأكثر الغالب.
٣. صرف النظر عن تحرِّي نِسبَة اللهجات لأنَّ ذلك مما لا طائل منه في الدراسة.

٤. القاعدة النحوية هي الأصل المطرد المعتمد في الإبقاء أو الإقصاء، لأنَّها مبنية على الأَشيع والأكثر استعمالاً في الأصل المقعَّد [١٢].
٥. مُعايَرة اللهجاتِ المشمولة بالإبقاء بورودها في كلام الله جل ثناؤه [١٣] أو في كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو بكلام العامَّة فيما عُدَّ في لهجات اليوم لغة مشتركة.
٦. مُعايَرة اللهجاتِ المشمولة بالإقصاء بعدم الاستعمال والشذوذ في القديم وعدم الشيوع في العربية المعاصرة اليوم [١٤]. وفيما يأتي نماذج المعالجة منسوبة إلى أبوابها النحوية.

أولاً: باب الأسماء الخمسة[15]:

١. أب، وأخواتها في لغة مَن يجعلها بالألف مطلقاً :

يورد النحاة للأسماء الخمسة في العربية ثلاث لغات ، أولاها الإتمام وهي الأشهر،وثانيها ،النقص،وثالثها، إلزام الألف مطلقاً، فيقولون على اللغة الأخيرة : هذا أباه وأخاه وحماه، ورأيت أباه وأخاه وحماه، ومررت بأباه وأخاه وحماه، وعليه الشاهد في شرح ابن عقيل:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا مِن المجدِ غَايَتَاهَا [١٦]

وكان ينبغي ــ على اللغة الأشهر ــ أن يقول (وأبا أبيها)، وإذا كان ابن عقيل يرى ــ متابعةً لابن مالك ــ بأنَّ هذه اللغة أشهر من لغة النقص[١٧] فإنّنَا لا نوافقهما الرأي؛ لأنَّ هذا الاستعمال ما عاد شائعاً وما عدْنا نسمعه من احد، ولعل السبب في ذلك هو شيوع اللغتين الأوليَّتين،أو أنَّه كما يروي أبا عبيدة من صنعة المفضل الضبيّ [١٨] وعليه فان استبعادها من شأنه أن يخفف من وجوه استعمال هذه الفئة من الأسماء.

٢. هَنو : وقد ذكر لها النحاة لغتين هما، الإتمام، النقص، والنقص أشهر، وعلى الرغم من أن الإتمام هي اللغة السائدة على باقي أخواتها الخمس(أبو، اخو، حمو، ذو، فو) إلا أنَّ النقص في (هنو) هي الأشهر والأحسن، والإتمام قليل، يقول ابن مالك:

أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ، كَذَاكَ،و "هن" وَالنَّقصُ في هَذا الأَخيرِ أَحسَنُ

فالفصيحُ أنْ تُعربَ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على النُّون ولا يكونُ في آخرِها حرفُ علَّة، نحو: (هذا هَنُ زيدٍ) و(رأيتُ هَنَ زيد) و(نظرت إلى هَنِ زيدٍ) والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو: (هذا هَنُوهُ) و(رأيتُ هَنَاهُ) و(نظرتُ إلى هَنِيهِ)[١٩] .

وعلى الرغم من بقاء هذا الاستعمال في بعض اللهجات المعاصرة إلا أنَّنا نميل إلى اعتماد صيغ النقص الأفصح والأكثر اطراداً، محتجين بذلك بماء جاء عن ابن مالك في شرح التسهيل إذ قال :((وقد جرّت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الـ " هَن " مع هذه الأسماء ، فيُوهِمُ ذلك مُسَاواته لَهُنَّ في الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى " يدٍ " في ملازَمة النَّقص إفراداً، وإضافةً، وفي إعرابه بالحركات،كما روي أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم قال:(مَن تَعزَّى بِعَزاءِ الجاهليةِ فأعضوه بَهَنِ أبيه، ولا تَكْفُوا)[٢٠] وقال علي(رضي الله عنه): (مَن يَطُل هنُ أَبيه ينتطق به)[٢١]... ومن العرب من يقول:(هذا هَنوكَ) و(رأيت هَناكَ (، (ومررت بهنيك) وهو قليل، فمَن لم يُنَبِّه على قلَّته، فليس بمصيب، وإنْ حظي من الفضائل بأوفر نصيب))[٢٢]. من هنا نرى أن لا قيمةَ لتصنيف هذا الاسم مع فئة هذه العناصر، والاكتفاء بتسمية الباب بالأسماء الخمسة أجدى وانفع.

٣. ذو الطائية : بمعنى " الذي" وهي من الاستعمالات التي تأتي محشورة مع " ذو " بمعنى صاحب ضمن إعراب الأسماء الخمسة أيضاً، وعلى الرغم من أنَّ الاختلاف بين الاستعمالين بيِّنٌ إلا أنَّها تأتي بالتساوق معها، وما ذلك إلا لتشابه اللفظين في الشكل، يقول ابن عقيل شارحاً قول ابن مالك:

مِن ذَاكَ ذُو إِنْ صُحبَةً أَبَانَا والفمُ ، حيَثُ الميمُ مِنهُ بَانَا

((المراد بقوله إن صحبة أبانا أي إن أفهمَ صحبةً واحترز بذلك عن ذو الطائية فإنها لا تُفهِمُ صحبة بل هي بمعنى "الذي" فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجرًّا نحو: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام))[٢٣] .

وأضاف في موضع آخر:((واعلم أن " ذو " لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو : جاءني ذو مالٍ، فلا يجوز : جاءني ذو قائم)) [٢٤].

فالفرق بين الاستعمالَين ظاهر، ثمَّ إنَّ هذا الاستعمال ما عادَ له وجود في لغة القوم المعاصرة، ومن ثم يكون رفعها من مناهج التعليم مع شواهدها من مثل قولهم:

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فحَسبِيَ مِن ذُو عِندَهَمْ مَا كَفَانِيَا[٢٥]

ضرورة يستوجبها التيسير كي لا تشوش على المتعلمين الاستعمال الأصل.

ثانيا : باب المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما:

١. إعراب المثنى والملحق به بالألف رفعا ونصبا وجرّا [٢٦]:

فمع أنَّ المشهور في المثنى والملحق به إعرابهما بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًّا إلا أن ابن عقيل يذكر أن من العرب من يعربها بالألف مطلقاً فيقولون :(جاء الزيدان كلاهما) و(رأيت الزيدان كلاهما) و(مررت بالزيدان كلاهما) [٢٧] . وخُرِّج على هذه اللغة قوله تعالى ((قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ))[٢٨] يقول الزجاجي:((وأحسن ما قيل في هذه الآية أنها لغة للحارث بن كعب ؛ لأنهم يقولون : رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان))[٢٩] .

أي إعرابهم المثنى إعرابَ الاسم المقصور رفعاً ونَصباً وجرّاً [٣٠]. وعلى الرغم مِمَّا قيل في تخريجات الآية يبَقى البقاءُ على اللغة الأشهر[٣١] أيسرُ على المتعلمين، ويمكن تعليل مثل هذه الاستعمالات بالقاعدة النحوية القائلة : إنَّ هذه النواسخ تعمل عندما ترد مشدَّدة في لغة العرب وتهمل عند التخفيف.

٢. إجراء (سنين) مجرى جمع المذكر السالم، أو مجرى (حين) في الإعراب.

وعلى الحالة الأولى يكون إعرابها بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرّا، وعلى الحالة الثانية يكون المتكلم في سَعةٍ من الاستعمال، فله أن يُبقي التنوينَ وله أن يحذفه، فيقول: مرةً (سنينٌ) ومرة (سنينَ) بغير تنوين [٣٢].

وعلى الرغم ممَّا ورد في هذا من قوله صلى الله عليه وسلم:((اللهم اجعلها سنيناً كسنين يوسف)) [٣٣] أنَّ اللغة الأشهر هي لغة الإلحاق بجمع المذكر السالم وبها روي قوله صلى الله عليه وسلم المذكور على النحو الآتي((اللهم اجعلها سنينَ كسني يوسف)).

والذي يبدو على الاستعمالات المعاصرة أنها تميل في استعمال هذا اللفظ في حالة الرفع والنصب إلى إجرائه مجرى الـ (حين) تنويناً، والى إلحاقه بجمع المذكر السالم في حالة الجرّ؛ وعليه يمكن ضبط قاعدتها على النحو الآتي : إنَّ (سنين) تلحق بجمع المذكر السالم جرًّا فحسب وفي الحالات الأخرى تكون معربة إعراب المفرد .

ثالثاً : باب الأسماء الموصولة:

١. اتصال الألف واللام الموصولة بالفعل المضارع:

من قواعد الألف واللام الموصولة ألا توصلَ إلا بالصِّفة الصريحة،والمقصود بالصفة الصريحة،اسم الفاعل نحو: الضارب، واسم المفعول نحو: المضروب، والصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه، وعلى هذا عُدّ منَ الشذوذ وصلها بالفعل المضارع في قول الشاعر:

مَا أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُه ولا الأصيلِ ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ[٣٤]

يقول ابن عقيل:((وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر)) [٣٥] غير أن ابن مالك وسع في شرح التسهيل من دائرة هذا الاستعمال لِيخرُجَ به من دائرة الاضطرار إلى الاختيار، ومن الفعل المضارع إلى الجملة الاسمية والظرف،فمن الأول قولهم:

مـــنَ القـــومِ الرســـولُ اللهِ مـــنهم لـــه دانَـــتْ رِقـــابُ بَنـــي معـــدّ[٣٦]

أي : من القوم الذين رسول الله منهم، ومن الثاني :

مَـــن لا يَـــزالُ شَـــاكراً علـــى المَعَـــهْ فَهـــوَ حـــرٍ بِعيـــشَةٍ ذات سَـــعَه

أي : على الذي معَهُ، فأدخل "أل" على حرف الجرّ،وزاد ابن مالك على هذه الشواهد شواهد أخر كثيرة، ورأى أنَّ من الواجب الاعتقاد بأنَّ (الألف واللام) في نحو الشواهد السابقة أسماء بمعنى (الذي) وليست حرف تعريف، ثم انه نفى أن يكون هذا الاستعمال مخصوصاً بالضرورة أصلاً،قال: ((وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوصٍ بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته...فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته،ففي ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار))[٣٧].

والذي يبدو أنَّ هذا الاستعمال كان شائعاً لدرجة يمكن معها القول إنّها لم تكن لهجة مخصوصة بقبيلة من دون أخرى، يدلُّ على ذلك وفرة أمثلتها وبقاؤها في بعض اللهجات الدارجة اليوم، ولاسيما العراقية والشامية وقد أكثر منها الشعراء المعاصرون [٣٨]، غير أنَّنا ما زلنا نعتقد أن هذا الاستعمال لم يطوَّر في الأداء الفصيح، وعليه نرى متابعةً لابن مالك في شرح التسهيل أن يقصَّرَ استعماله على لغة الأدباء والمبدعين من الشعراء والكتاب ولاسيَّما دخولها على الفعل المضارع فلها فيه ــ كما نرى ــ مُلْحَةٌ جمالية، يُبعِدُ عنها وصف اللغويين بالضرورة المستقبَحة[٣٩] .

٢. إعراب (أيّ) مطلقا:

تنصُّ القواعد الاستعمالية للغة الأشهر عند العرب على أنَّ (أيّ) إذا أُضيفَت وحُذِف صدْرُ صلتِها تكون مبنية[٤٠].

وعليه قوله تعالى:((ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)) [٤١] وقول الشاعر:

إذا مَـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ فَـــسلِّم علـــى أيُّهـــم أفـــضلُ[٤٢]

غير أنَّ من العرب مَنْ يُعربُها مطلقاً، وعليه مذهب الكوفيين[٤٣] إذ رأوا أنَّها في البيت مجرورة، وأنَّ قوله تعالى قُرِئ بالنصب. وأيَّاً كانت حجَّة الكوفيين، وعلى الرغم من أن لغة الإعراب أَيسر غير أن ما عليه عامَّة العرب وما اقرَّهم عليه كلام الله، أولى بالحمل عليه من لغة الإعراب ،فتكون هي القاعدة العامة المعتمدة.

رابعاً : باب الفاعل :

١. إلحاق الفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع علامة تدل على تثنيته وجمعه:

وهو ما عرف في النحو العربي بلغة(أكلوني البراغيث، أو لغة يتعاقبون فيكم) مجتزأةً من قوله صلى الله عليه وسلم:((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) [٤٤] وفيها مذهبان، الأول وهو تجريد الفعل من علامة تدل على تثنيته وجمعه عند إسناده إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع، وهو الأصل وعليه عامة العرب،والثاني الإلحاق ،وهي لغة بني الحارث بن كعب يلحقون الفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع علامة تدلُّ على تثنيته وجمعه ،ومن شواهدهم:

يَلومُونَني في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهلِي؛ فكلُّهُمُ يَعذِلُ[٤٥]

وكان ينبغي على لغة عامة العرب أن يقول : " يلومني " بتجريد الفعل من علامة الجمع لان الفاعل اسم ظاهر مجموع، وقد أكثرَ النحاة ولاسيِّما ابن مالك من شواهدها [٤٦] وزادوا عليها شواهدَ من أحاديثِ الرسول صلى الله عليه وسلم كما في الحديث الذي أوردناها وأحاديث أخر [٤٧] وعززوا كل ذلك بنصوص القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ((لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ)) [٤٨].

إنَّ هذه الظاهرة تمثل أصلاً تاريخيا ما تزال العربية تحتفظ له ببعض الشواهد ،وهي الأصل المستعمل في كثير من اللهجات العربية المحكية المعاصرة [٤٩] ولاسيِّما في حالة الإسناد لجمع المذكر السالم فتسمعهم يقولون: (عزموني الطلاب) و(كرَّموني المدرسون) و(لاموني الأصدقاء).

وقد أبدى سيبويه ــ بحسب شرح السيرافي ــ موقفاً واضحاً من هذه اللغة عندما فرَّق بين استعمالين مختلفين لهذه الضمائر في العربية،الأول تكون فيه علامةً للإضمار، والثاني تكون فيه علامة للتثنية في لغة مَن قال : (أكلوني البراغيث)[٥٠] أما الأولى فتكون في حال يتقدَّمُها اسمٌ ظاهرٌ، كقولك: (الزَّيدان لم يذْهَبَا) وأمَّا الثانية فتكون في حال تقدُّمِها هي على الاسم الظاهر،كقولك:(لم يُذْهَبا الرَّجلانِ) ففي الأولى تكون مُعربة في محل رفع فاعل، وفي الثانية تكون علامةً مُؤذِنة بأنَّ الفعل مسند إلى اثنين،لا محل لها من الإعراب.

ويرى المازني أنَّ هذا الاستعمال إنما وقع في لسانهم ليتميز الفعل المسند إلى واحد عن الفعل المسند إلى أكثر من واحد سواء كان مثنى أم جمعاً، بنوعيه المذكر والمؤنث [٥١]. وعليه يمكن اعمام هذا الاستعمال وتعديل قانون الإسناد في الأفعال على النحو الآتي :

يجوز في العربية عند إسناد الأفعال إلى الأسماء الظاهرة (مثنى أو مَجمُوعة) أنْ تلحقَ الفعل علامة تدلُّ على تثنيتها وجمعها، من دون أن يؤثِّر ذلك على إعراب الفعل نفسه؛ لأنَّها حينئذٍ تؤدي وظيفة دلالية أشبه بتلك التي تؤديها تاء التأنيث في التركيب، وعليه تكون لدينا في العربية حالتي إسناد للفعل ،الأولى يكون فيها مجرداً من علامة وهي الحالة المطردة في عموم الاستعمالات العربية ،والثانية

يكون فيها محلَّى بعلامة تثنية أو جمع بحسب حالة الإسناد[٥٢] وهي الحالة التي بدا وكأنَّ الاستعلامات المعاصرة تدعمها...على أننا ما زلنا نرى أن هذا الاستعمال ربَّما كانت الغاية منه المبالغةُ في وقوع الفعل، كما يبدو ذلك ظاهراً من قولهم:(أكلوني البراغيث) وقوله صلى الله عليه وسلم :(يتعاقبون فيكم ملائكة) فتكون قاصرة على موقف تداولي معيَّن لا يتعدَّاه.

خامساً : باب المشبهات بـ(ليس):

١. إعمال ما النافية عمل ليس على لغة الحجاز:

وهذه من الاستعمالات الحجازية التي ترد جنباً إلى جنبٍ مع الوجْهِ الآخر لهذا الاستعمال وهو الإهمال وتنسب إلى تميم، وإذا كان النحاة يرون أن الاستعمال التميميّ أقوى قياسا،استجابة لمعيارية القواعد القاضية بان الأصل في كل حرف غير مختص ألا يعمل،فإنَّ هذا الاستعمال قد ورد في القرآن على غير القياس مما عزز لغة الإعمال يقول تعالى:((...وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا)) [٥٣] ويقول في آية أخرى: ((الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ)) [٥٤] أما المسوّغ النحوي لهذا الاستعمال بحسب رأي المالقي فهو شبه (ما) بـ (ليس) إذ هي للنفي مثلها، وداخلة على المبتدأ والخبر مثلها، وتنفي الحال، وزاد بعضهم من قوة المشابهة ــ كما يذكر المالقي ــ بان قال : وتدخل الباء في خبرها كما تدخل في خبر(ليس) فتقول: (ما زيد بقائم) كما تقول: (ليس زيد بقائم) [٥٥].

أما قوة قياس الإهمال من وجهة نظر النحاة فتكمن في أنَّ بني تميم كما يذكر ابن جني ((لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومُباشِرة لكلِّ واحدٍ من جزئيها كقولك : ما زيد أخوك، و: ما قام زيد، أجروها مجرى هل))[٥٦] من حيث إنَّها حرف يدخل على الأفعال والأسماء على حد سواء، ومن ثم لا اختصاص لها بقسم دون آخر فاستحقت الإهمال لعدم الاختصاص.

ونقول إذا كان النحو قياساً فإنَّ الأصل في التقعيد الاستعمال ،وإذا كان القياس يقضي بالإهمال فإنَّ اللغة لا تخضع لمنطقية الاختصاص، بل لحقيقة الاستعمال، ولما كان استعمال الفريقين له وجه في العربية فان اللغتين قاعديَّتين ،ولمتكلم العربية الحقُّ في استعمال أي منهما، وليس له الحق أن يرد إحداها بالأخرى، لأنها ــ كما يقرر ابن جني ــ ليست أحقُّ بذلك من رسيلتها ، وإن كان الوجه لغة الحجاز ،لأنها الأكثر استعمالاً، وبها نزل القرآن [٥٧] فضلاً عن أن الإعمالَ مبنيّ على أساس الحمل على المعنى، وهو كثير في كلامهم.

وعليه يمكن صياغة قاعدتها على النحو الآتي: تستعمل (ما) في العربية عاملة وغير عاملة، من دون أن يؤثر ذلك على دلالة الإسناد العامة لدى الفريقين، وعلى متكلم العربية أن يختار واحداً من اللغتين في استعماله، كي لا يخلط على المتلقي لغة القوم،فينتقل بينهما مرة بالإعمال ومرة بالإهمال .

٢. إعمال لا النافية عمل ليس على لغة الحجاز:

يبدو أن الحجازيين مثلما مالوا إلى إعمال (ما) عمل ليس حملا على معناها ،مالوا كذلك إلى إعمال(لا) عمل ليس؛ وبالشروط الآتية:

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- أن لا يتقدم خبرها على اسمها .
- أن لا ينتقض نفيها ب " إلا ".

فإذا فُقِدَ أيٌّ من هذه الشروط أُهمِلت، والإهمال لغة تميم عندها تكون هي اللغة الأقيس؛ لأنَّ الأصل كما قلنا عندهم في كل حرفٍ غير مختص أن لا يعمل.وعليه يمكن اعمام القاعدة السابقة في (ما) على (لا) فنقول: إنَّ أدواة النفي المُسماة في العربية بالأحرف العاملة عمل (ليس) ولاسيَّما (ما) و(لا) يمكن استخدامها عاملة ومُهمَلة، من دون أنْ يؤثر ذلك في دلالة الإسناد، وعلى متكلم العربية أن يختار وَجْهاً في الفصحى.

على أنَّنا ننوِّه هنا إلى أنَّ الاستعمال العربي الشائع لـ (لا) هو نفي الجنس، وان نفي الوحدة قليل[٥٨] حتى قال بعض النحاة ،إنَّها لم ترد عاملة عمل (ليس)[٥٩] والذي يبدو لنا ــ من خلال شواهد النحاة ــ أنَّها كذلك، وما حملوه على (ليس) من نحوِ قولهم :

مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا فأنّا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ [٦٠]

وأوَّلوه على نفي الوحدة ،فإنَّ نفيُ الجنس فيه واضح، ولا مُشاحة فيه.

أمَّا ما وردَ في القراءات القرآنية من صور متنوعة لـ (لا) في التركيب الواحد فيصدق بحقِّها رأي خليل احمد عمايرة من أنَّه تباينٌ لَهَجِيّ ليس إلا[٦١] وحتى لا نغبن القدماءَ والمحدثينَ حقَّهم في اجتهاداتِهم نقول ما قال به ابن هشام من أنَّ معنى نفي الجنس أو نفي الوحدة ليس من اختصاص (لا) بل هو منوط بالسياق، يقول:((وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة، لا غير، ويردُّ عليهم نحو قولهم :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا)) [٦٢]

ومع ذلك فإنَّ الاستعمال العربي يقضي إذا أراد المتكلم نفي الجنس أن يؤسس كلامه على الأداة أولاً، ثم يُردِفه باسمٍ نكرة ثانياً، ثم علامة النصب حَصراً ثالثاً ، فبهذه العناصر وحدها يتحقق نفي الجنس، وبغيرها يكون التركيب رهين السياق.

سادساً : باب حروف الجرِّ:

١. الجر بـــ (لعلَّ، ومتى).

وهذه من النوادر المنقرضة أيضاً ومعها (كي) يقول ابن عقيل:((وقلَّ مَنْ ذكرَ كي ولعلَّ ومَتى في حروف الجر)) [٦٣] وهذا هو الصحيح، فأمَّا (لعل) فالجرُ بها لغة عقيل[٦٤] ومنه قول الشاعر:

فقلـــتُ ادعُ أخـــرى وارفـــعِ لعل أبي المغوارِ منـــكَ قَريـــبُ [٦٥]

وقول الآخر:

لَعَـــــلَّ اللهِ فَـــــضَّلَكُمْ علَينَـــــا بِـــــشيءٍ إنَّ أُمَّـــــكُمُ شَـــــريمُ [٦٦]

فـــ (أبي المغوار) والاسم الكريم (اللهِ) مبتدآن و(قريب) و(فضَّلـــكُم) خبران و(لعلَّ) حـــرف جرّ زائد دخل على المبتدأ فهو كالباء في(بحسبِك درهم) وأمَّا (متى) فالجرُّ بها لغـــة هـــذيل ومـــن كلامهم :(أخرجها متى كمه) يريدون: مِن كُمِّه، ومنه قولهم:

شَـــرِبْنَ بِمَـــاءِ البَحـــرِ ثَـــمَّ تَرفعـــت مَتَـــى لُجَـــجٍ خُـــضرٍ لهـــنَّ نئـــيجُ [٦٧]

وأما (كي) فلا أظنُّ أحداً بات يقول : كيمَه، بمعنى لِمَ، أما جرُّها المصدر المؤول (إكرام) من قولنا: (جئت كي أكرمَ زيداً) على تقدير(كي إكرامِ زيد) فذلك لعمري مِمَّا تكلَّفه النحاة، ولا مسوِّغ له، فالفعل منصوب بـــ (كي) ولا وجود للمصدر؛ وعليه فإنَّ إسقاط هذه الحروف من قائمـــة حـــروف الجـــرِّ العشرين من شأنه أن يُيَسِّر على المتعلمِين عددها واستعمالاتها.

سابعاً : باب الاستثناء:

١. جر المستثنى بـــ (عدا ، وخلا ،وحاشا):

يذكر النحاة أن المتكلم بالاستثناء بعد هذه الأدوات يمكن له أن يجرَّ المستثنى بها على أنهـــا حروف ويمكن له أيضاً أن ينصبه على أنها أفعال وما ذلك إلا لورود السماع بـــاللغتين،فتقول (جـــاء القوم عدا زيداً وخلا زيداً وحاشا زيداً) كما تقول : (جاء القوم عدا زيدٍ وخلا زيدٍ وحاشا زيدٍ) فـــ (زيداً) منصوب على المفعولية (وخلا وعدا وحاشا) أفعال فاعلها في المشهور ضمير عائـــد علـــى البعض المفهوم من القوم،وهو مستتر وجوبا والتقدير: خلا بعضُهم زيداً ، وعدا بعضهم زيدا [٦٨]. هذا إذا لم تتقدَّم عليهما (ما) فإنَّ تقدمت عليها (ما) وجبَ النصب بها فتقول: قام القوم ما عدا زيداً وما خلا زيداً،وما حاشا زيداً فـــ(ما) مصدرية وعدا، وخلا، وحاشا صلتها، وفاعلها جميعاً ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيداً مفعول، هذه هي خلاصة الرأي في عمل هذه الأدوات فـــي كلام العرب فيما نعته ابن عقيل بأنَّه المشهور عند النحاة، وعليه تكون القاعدة[٦٩]:

وحيـــثُ جـــرَّا فهمَـــا حرفـــانِ كمَـــا هُمَـــا إنْ نَـــصَبا فعْـــلان

ويوجز ذلك أبو حيان بالقول : ((وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و (عدا) و(خلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجرُّ، فإذا انجرّ، كن حروفاً، وإذا انتصب كن أفعالا)) [٧٠] وعلى الرغم من أنَّ هذه القاعدة تحلُّ كلَّ الإشكال الوارد في سماع هذه الأدوات إلا أنَّنا ما زلنا نرى أن تعميم لغة النصب التي هي الأصل في باب الاستثناء ذا جدوى تعليمي أكثر من الجرّ، وذلك لطرد أحكام الباب على وتيرة واحدة، ولما تسفر عنه الوجوه الإعرابية من تمحُّل يشظِّي دلالتها، وهنا يمكن لنا الاستفادة من المصطلح الكوفي في استخدام أداة بدل الحرف لأنَّها أدق فيكون إعراب المستثنى بعدها نصبا على الاستثناء الذي هو معنى إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها.

إننا بهذا نخفف عن كاهل متعلمِينا العناء الذي يكابدونه وهم يقرؤون عشرات الأحكام الجائزة والممتنعة عند هذا النحوي وذاك في باب الاستثناء، وتوقفهم على أرضية صلبة وقانون واحد هو قانون الاستثناء الذي هو معنى الإخراج ليس إلا. وقد يثار تسآل نحوي حول "ما" كيف يكون إعرابها ؟ فنقول متابعة للكسائي والجرمي[٧١] : إنَّها حرف زائد دخل على أداة الاستثناء تقويةً وتوكيداً لنفي إخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها.

ويُستَتْبَعُ هذا القول بان الاستثناء هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها ، أما المستثنى فيكون تعريفه كالآتي: هو الاسم المنصوب الواقع بعد أدوات الاستثناء.

٢. إتباع المستثنى للمستثنى منه في الكلام المنفي المنقطع على لغة تميم :

فيقولون : (ما قام القوم إلا حمارٌ) والذي عليه الجمهور هو النصب يقول ابن عقيل:((وإن كان الاستثناء منقطعا تعيَّن النصبُ عند جمهور العرب، فتقول ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم فتقول: ما قام القوم إلا حمارٌ، وما ضربت القوم إلا حماراً وما مررت بالقوم إلا حمارٍ))[٧٢].

وعلى الرغم من ثقل تميم في التقعيد فإننا نرى أن المسالة هنا تثير تنوعا في صور الاستثناء لاداعيَ له، ولاسيما أنهما تؤديان نفس المعنى ومن ثم يكون الاقتصار على اللغة الأشهر اسلم للمتعلمين من حيث طرد الأحكام كما أسلفنا ومن حيث أن الاستفهام المنقطع يوجب عليك هذا الحكم بطبيعته المبنية على المخالفة بين جنس المستثنى والمستثنى منه.

ثامناً : باب الضمير:

١. لولا " متصلةً بالضمير :

تفرض القواعد النحوية على(لولا) أن تأتي منفصلة في الاستعمال، وقد سمع في كلام العرب استخدامها مضافة إلى الضمير ،فيقولون لولاك ولولاي ولولاه ، وهو ما خطَّأهُ المبرِّد ،وردَّ عليه بأنه" محجوج بسماع العرب"[٧٣] ومن شواهدها قولهم :

أيطمَع فِينَا مَنْ أراقَ دِمَاءَنَا ولولاك لمْ يعرض لأحسَابِنا حَسن[٧٤]

يقول الهروي: ((فإذا أتيت بالمكني بعد (لولا) فلك وجهان : إن شئت أتيت بمكنيّ مرفوع، فقلت : (لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو) وهذا هو الأكثر والأجود ...وان شئت وصلت المكنيّ فكان كمكني المخفوض في اللفظ، فقلت: لولاك، ولولاي))[٧٥].

غير أنَّ هذا التركيب خاطئ برأي المبرِّد ،لمخالفته القياس، فلا يصلح إلا أن نقول : لولا أنت، قياساً على قوله تعالى: ((لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [٧٦] ومَن خالفنا ــ كما يقول المبرد ــ ((فهو لابدّ يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعده)) [٧٧].

وربَّما كان الأصل اللغوي في " لولا " هو ما دعاه إلى تخطئة هذا التركيب ، فالأصل فيها أن يجيء بعدها ضمير مرفوع منفصل ؛ لأنَّه إمّا مبتدأ أو فاعل فعل محذوف ، أو مرتفع بـ (لولا) وعلى الأوجه الثلاثة يجب الانفصال [٧٨] فلما جيء بعدها بالضمير المشترك بين النصب والجر، كما في (لولاي، ولولاك " دار على رحاها الخلاف بين النحويين [٧٩] والذي يهمنا من الأمر أن استعمال (لولاي) وأخواته وارد عن العرب، وان ما جاء من ذلك في كلامهم ــ كما يقول أبو الفرج المعافى ــ ((فصيح وجيد وليس بمطّرح لاحقٍ باللحن المرغوب عنه، كما زعم أبو العباس))[٨٠].

أمّا إن عدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل دليل على عدم الجواز، فذلك مالا يسلم به ابن الانباري؛ إذ مثلما لم يأت في القرآن، ترْك عمل " ما " في المبتدأ والخبر، نحو: ما زيد قائم، وما عمرو منطلق، مع أنها لغة جائزة فصيحة ــ لأنها لغة بني تميم ــ ومن ثم لم يدل عدم مجيئها على أنها غير جائزة ولا فصيحة، فكذلك الحال في " لولاك " [٨١] . يقول ابن الانباري : ((وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه، فلا وجهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم)) [٨٢]

ولابدَّ من الإشارة إلى أن الذي سوغ لهم هذا الاستعمال هو أمن اللبس ووضوح المعنى، إذ هو في التركيبين المتصل والمنفصل واحد، يقول الفراء: ((وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا : لولاك و لولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك : لولا أنا، ولولا أنت)) [٨٣] . فوحدة المعنى في كلٍّ من (لولاي) و(لولا أنا) مع (لولاك) و(لولا أنت) هي ما سوَّغت استعمال التركيب لدلالة الأول على معنى الثاني، فهم إنَّما قالوه اقتصاراً عن المتكلِّم والمُخاطَب والغائِب؛ لأنه غيرُ مُلبِسٍ[٨٤].

فإذا كانت الحركات ــ بحكم اختلافها ــ دالّ على المعاني في المعربات، ولا لبس، فان اختلاف صيغ الضمائر دالّ على المعاني في المبنيات، ولا لبس أيضاً ، وهذا هو مغزى الكلام، بمعنى أنَّ استعمال(لولاك) بفروعها جائز فصيح وغير ممتنع في استعمال العرب ولعل هذا هو ما جعل استعمالها يشيع في العربية المعاصرة، فلا غبار عليه إذا عمِّم، ويكون قول الهروي المتقِّدم هو أساس قاعدتها في الاستعمال.

تاسعاً: باب ظنَّ وأخواتها:

١. إجراء القول مجرى " ظنَّ ":

الأصل في الجملة الواقعة بعد القول أن تحكى ؛ لكن أُثِرَ عن العرب أنهم يُجرونَه أحيانا مجرى الظنّ فينتصب المبتدأ والخبر بعدهما، يقول سيبويه : ((وسألتُ يونس عن قوله: متى تقولُ أنّه منطلقٌ ؟فقال : إذا لم تُرِد الحكاية ، وجعلتَ (تقولُ) مثل (تظنُّ)، قلتَ: متى تقول أنَّك ذاهبٌ، وإنْ أردتَ الحكاية قلتَ : متى تقولُ إنَّك ذاهبٌ))[٨٥] وقد انقسم العرب في هذا الاستعمال على مذهبين :

الأول : وهو مذهب عامتهم ،ويجرون فيه القول مجرى الظنّ بشروط أربعة، هي [٨٦]:

١. أن يكون الفعل مضارعاً.
٢. أن يكون موجَّهاً للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقاً باستفهام.
٤. أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو جار ومجرور.

وعلى هذا يقولون : (أ تقول زيداً قائماً) . بمعنى : (أتظنُّ) ومِن شواهِدهم:

مَتَى تَقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا يَحمِلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسِما[٨٧]

والثاني : وهو مذهب سليم ،وفيه يجرون القول مجرى الظنِّ مطلقاً ،فلا يعتدُّون بصفة الفعل مضارعاً كان أم غير مضارع ولا بأيَّةِ شروطٍ أخرى، ومن شواهدهم: ((قل ذا مشفقاً)) بمعنى تظنُّ.

والحق أنَّ هذا الاستعمال ما زال مُتَوافِراً لدى عامّة الخليجيين ومعهم العراقيين ، ومع قِدَمِه في لغة القوم إلا أنَّها لم ترقَ إلى الاستعمال الفصيح بعد، فما زلنا نراهم مُقصِّرينَ استعمالهم لها على العاميات المحلية وكأنهم رضوا بان تكون حبيسة لها، ومع هذا يمكن تعديل قاعدتها إلى النحو الآتي:

الأصل فيما وقع بعد القول أنْ يُحكَى، ويحدُث في بعضِ حالات الاستعمالِ العربي أن يُحمَل على معنى الظنّ فتجري مجراهُ في المعنى والعمل، و حينئذٍ تتضافر ــ مع السياق ــ العلامة الإعرابية لأداء هذه الوظيفة، فتكون قرينة مميِّزة فيه، وهذا يعني استبعاد لغة سليم من الاستعمال الفصيح والإبقاء على الحالة العامَّة المطَّردة بشروطها السابقة؛لأنَّ الاستعمال الحديث يؤيده [٨٨].

عاشراً: باب إنَّ وأخواتها

١-إعمال " إنْ ،وأنْ ، وكأنَّ " المخفَّفات:

وهذه من النوادر التي تأتي محشورة في الحديث عن (إنَّ) الناسخة وأخواتها، وعلى الرغم من أن القاعدة في هذه المسالة صريحة وصارمة ولا تدع مجالاً لإيراد المهمل منها عاملاً لأن الأصل في إعمالها هو التشديد لِتَتَحقَّقَ لها علَّةُ الشَّبَهِ بالفعل، فإذا فُقِدَ الشبهُ زالت علَّةُ الإعمال ،إلا إنهم يوردون شواهد وأمثلة لـ " إنْ " عملت مع التخفيف ولِـ (أنْ) ولـ "كأن " فمن الأول قول سيبويه:((حدَّثنا من

نثق به ،أنه سمع من العرب مَن يقول :إنْ عمْراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون :" وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " يخففّون وينصبون)) [٨٩].

ومن الثاني قولهم:

فلو أنْـك فـي يـوم الرَّخـاء سـألتني طلاقك لـم أبخـل وأنـت صـديق[٩٠]

ومن الثالث قولهم :

وَصـــــدرٍ مُـــــشرقِ النَّحـــــرِ كَـــــأَنْ ثَدْيَيَـــــهِ حُـــــقَّانِ [٩١]

كل هذه الشواهد تأتي محشورة في أثناء الحديث عن أحكام هذه النواسخ، ومن الواضح أن المسالة لا تتعدى كونها خاصَّةٌ لَهجيَّة تتعلَّق بالصامت الأخير منها وهو صوت النون[٩٢] إلا أنَّ تَمسُّكَ النحاةِ بالإعمال والتعليل دعاهم إلى سردها إلى جانب المشددة، ونرى أن ترفع هذه الشواهد لطرد الباب على وتيرة واحدة وتخليصه من اللغة التي ما عادت مستعملة على الأقل في الفصحى، وقصر ما يمكن أن يرد منها على الضرورة أسوة بصنيع النحاة.

الخاتمة:

١. ليس المقصود من هذا البحث الانتقاص من الدرس اللغوي القديم، بقدر ما هو دعوةٌ إلى توحيد الأداء. فلا شكَّ أنَّ في اللهجات سَعَةً على المتكلِّمين وبها فُسِّرَ حديث السبعة، لكن الصناعة النحوية توجب على واصف اللغة معياراً، هو الشيوع والاطِّراد وكثرة الاستعمال، والاقتصاد في الأوجه، وإلا كيف يكون العلم مضبوطاً، ومن ثمَّ فإنَّ فرض القاعدة سُلطةً على المتكلِّم مبدأ من مبادئ المعيارية، التي لا نفتأ نلجأ إليها في القضايا التعليمية لأنها الأنجع.

٢. إن التيسير يتخذ وسائل وسبل متعددة، لعل واحداً منها هو غربلة المدونة النحوية العربية مما لحق بها من صور لا تنضوي تحت القواعد التي من المفترض انها بُنيت على الشائع المطَّرد،ومن ثمَّ تكون الغاية من إقصائها توحيد الأداء، والتقليل من تعدد الوجوه وتفرُّعِ الأصول.

٣. إن الإحاطة بلهجات القبائل كان جزءاً من عمل النحوي ومنهجه في استنباط القواعد وتخريج الوجوه، وهذا هو الأساس في المنهج الوصفي، فإذا انتقل إلى التقعيد فرض القيود، وعليه فإنَّ معطيات المنهج الوصفي لا تتماشى ومبادئ هذا البحث، لان المعيارية فيما يُختَـطُّ من تيسير يجب أن تكـون هي السائدة كيما تسود القاعدة.

٤. إنَّ الأسلوب القرآني ــ كما يقول قطب مصطفى سانو ــ أصلٌ لكل تقعيد، فهـو المؤصـل والمؤسس للإطار العام للغة النموذجية الصالحة للقياس عليها، وتجاوزه يعني هدراً لأصـل منهجـي صحيح.

٥. تبيَّن للباحث أن كثيراً من الظواهر اللهجية لا قيمة لها من الناحية التعليمية والأدائية، ومن ثمَّ اقترح رفعها من المناهج؛كي لا تزاحم الأداء الفصيح، كالجرِّ بـــ " لعل ومتى" " مثلاً، والعكس صحيح فثمَّة لهجات قاومت سلطة القواعد، وتحذيرات النحاة وبقيت متداولة إلى اليوم، فاســتحقت أن تــستقلَّ بقاعدة خاصَّة أسوة بغيرها من الظواهر.ومثالها اتصال الضمير بـــ" لولا" والإسناد في لغة أكلــوني البراغيث.

قائمة المصادر

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب :أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـــ)ج٢، تحقيق : مصطفى احمد النمـــاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ، ١٤٠٨هـــ ــ ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف: الهروي (ت ٤١٥هـــ) تحقيق : عبد المعين الملوحي، مجمع اللغــة العربيــة، دمــشق ١٩٧١م .
- أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل النحــوي: خليــل عمــايرة، جامعــة اليرمــوك، ١٤٠٠هـــ ــ ١٩٨٠م .
- الأصول في النحو: ابن السراج (ت ٣١٦هـــ) تحقيق: الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـــ ــ ١٩٧٣م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـــ)ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف: تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار إحياء التراث العربي،١٩٦١.
- التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير) حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان٢٠٠٢.
- الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة: نهاد الموسى،ط١،دار الــشروق للنــشر والتوزيع ،عمان ــ الأردن، ٢٠٠٣.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي : أبو الفرج المعافى(ت ٣٩٠هـــ) تحقيق: محمد مرسي الخــولي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـــ ــ ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب: علاء الدين الأربلي (ت ٧٤١هـــ) ، قدّم له : السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرماني ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف، ١٣٩٠هـــ ــ ١٩٧٠م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (ت ٧٤٩هـــ)، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر ــ جامعة الموصل ١٩٧٥م .
- حاشية الصبّان، شرح الاشموني،على الفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني:تحقيق،محمود بن جميل،ط١مكتبة الصفا، القاهرة ،٢٠٠٠م.
- حروف المعاني: الزجاجي (ت ٣٤٠هـــ) تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربــد، ط٢، ١٤٠٦هـــ ــ ١٩٨٦م .
- الخصائص: ابن جني(٣٩٢هـــ)،تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٦.
- دراسات لغوية مقارنة : إسماعيل أحمد عمايرة، ط١،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،٢٠٠٣.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (ت ٧٠٢هـــ) تحقيق : احمد محمد الخراط، مطبعــة زيــد بــن ثابت، دمشق ١٣٩٥هـــ ــ ١٩٧٥م .

- السنن الكبرى، النَّسائي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت ــ لبنان ١٩٩١.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط١٤،مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٤م .
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك(٦٧٢) تحقيق، محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية،بيروت ــ لبنان ٢٠٠١.
- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د . ت) .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ ــ ١٩٧٨م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) تحقيق:احمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ٢٠٠٨.
- شرح المفصل: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة،(د . ت).
- صحيح البخاري: البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١،دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٦م .
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٧٣.
- القبائل الستّ والتقعيد النحوي، خليل أحمد عمايره: مجلة اللسان العربي، العدد ٤٥: سنة ١٩٩٨.
- قراءة في مصادر التقعيد النحوي،وجهة نظرٍ أصولية: قطب مصطفى سانو، مجلة كلمة،العدد ١٨ـــ السنة الخامسة،شتاء ١٩٩٨م.
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٦م.
- الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- لغات القبائل في كتب إعراب القران ومعانيه، إسماعيل محمود منيزل القيام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، ٢٠٠٧.
- لهجات العرب في القرآن الكريم :دراسة استقرائية تحليلية: عبدالله عبدالناصر جبري، ط١، دار الكتب العلمية،بيروت ــ لبنان،٢٠٠٧.
- اللهجات العربية الغربية القديمة : جيم رابين، ترجمة : عبد الرحمن أيوب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م .
- مجمع الأمثال، الميداني(ت ٥١٨هـ) حققه وفصّله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد،ط، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي(ت ٩١١هـ) تحقيق: احمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت.لبنان.
- معاني القرآن : أبو زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط٢،عالم الكتب، بيروت ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .

♦ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر،طهران، ١٣٣٨هـ.
♦ المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت(د . ت) .
♦ النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٤هـ) تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
♦ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

الهوامش

(١) الخصائص : ٣٥/١.
(٢) بعد مُعَايَرَتِها بِقَيدَي الزَّمانِ والمكانِ.
(٣) ينظر: القبائل الستّ والتقعيد النحوي، خليل أحمد عمايره: مجلة اللسان **العربي**، العدد :٤٥،١٩٩٨،ص٧٨.
(٤) الخصائص : ١/ ٩٩.
(٥) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي:١٨٤.
(٦) ينظر : الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة : ١٤٨.
(٧) ينظر : المزهر : ٢١١/١.
(٨) ينظر: الخصائص : ١٠/٢.
(٩) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ٣٩.
(١٠) ينظر: الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة: ٨٠.
(١١) إنّ معالجة أي قصور أو خلل منهجيَنِ في حركة التقعيد النحوي ــ كما يرى قطب مصطفى سانو ــ ينبغي أن تتم على مستوى المصادر التي أنتجت تلك القواعد وولَّدتها، ولذلك، فإننا نرى ــ كما يضيف ــ أنَّ تجَاوزَ الأخلالَ المنهجية وآثارها يتم عن طريق الاستغناء عن التصنيف التقليدي لمصادر التقعيد النحويّ التقليدية برمتها، وتبديلها باعتماد تصنيف منهجي آخر، يعتمد لغة القرآن الكريم بجميع قراءاته المتواترة والآحاد مصدراً أولَ مُــلزِماً للتقعيد النحوي، فالحديث النبوي الصحيح ثانياً،ثمَّ القبائل البدوية والريفية ثالثاً.ينظر : قراءة في مصادر التقعيد النحوي ، وجهة نظرٍ أصولية ، مجلة كلمة ، العدد (١٨) ــ السنة الخامسة، شتاء ١٩٩٨م
(١٢) يقول ابن جني في معرض حديثة عن تفاوت اللغات في الرواية والاستعمال:((فإذا قلَّتْ إحداهما رواية وكثرت الأخرى، نأخذ بأوسعهما رواية، فإذا كان الأمر في اللغة المعوَّل عليها هكذا، وعلى هذا؛ فيجب أنْ يقلَّ استعمالها، وأن يُتَخيَّرَ ما هو أقوى وأشيع منها)) ينظر: الخصائص: ٢ /١١.
(١٣) نقل السيوطي في المزهر:١/ ١٢٩، عن ابن خالويه قوله: ((قد اجمع الناس جميعاً أنَّ اللغةَ إذا وردتْ في القرآن فهي أفصحُ مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك)) .
(١٤) يرى عبدالله عبدالناصر جبري أنَّ هناك عدة عوامل تجعل اللهجة فصيحة ومشهورة منها: موافقة لغة القرآن الكريم ، وموافقة جمهور القراء على اللهجة، وكثرة الاستعمال، وموافقة القياس اللغوي، والسلامة من الفساد والعجمة. ينظر : لهجات العرب في القرآن الكريم : ص٩١.
(١٥) هذه التسمية هي الأنسب، وكما سيُبرهِن على ذلك البحث بعد قليلٍ من التحليل.
(١٦) شرح ابن عقيل : ٥١/١.

([١٧]) المصدر نفسه: ١/ ٥٢.

([١٨]) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: ١٦٤.

([١٩]) ينظر: شرح ابن عقيل : ١/ ٤٨.

([٢٠]) سنن النسائي الكبرى :وفيه " ولا تكنُّوا " رقم الحديث :٨٨٦٤،باب اعضاض مَن تعزَّى بعزاء الجاهلية.

([٢١]) مجمع الأمثال : ٢/ ٣٠٠، رقم المثل/ ٤٠١٥ .

([٢٢]) شرح التسهيل : ٤٨/١.

([٢٣]) شرح ابن عقيل : ٤٥/١.

([٢٤]) المصدر نفسه : ١ /٥٤.

([٢٥]) المصدر نفسه : ٤٥/١.

([٢٦]) ينظر في تفاصيل هذه اللغة كتاب : لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه :ص١٥٨.

([٢٧]) شرح ابن عقيل : ٥٨/١ ــ ٥٩.

([٢٨]) سورة : طه :٦٣.

([٢٩]) حروف المعاني : ١١١، وقد جاء في المقتضب : ٤ / ٣٦٤ ((وكان الخليل يقرأ " إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " فيؤدِّي خط المصحف ومعنى إنّ الثقيلة في قراءة ابن مسعود " إِنْ ذَانِ لَسَاحِرَانِ))

([٣٠]) ومن أقوالهم ((هذا خطُّ يدا أخي بعينه)) ينظر: معاني القرآن : ٢ / ١٨٤.

([٣١]) وإذا كان الفراء يرى بان لغة الألف هي الاقيس فان الاحتكام إلى الاستعمال يثبت العكس .ينظر: معاني القران:٢/١٨٤.

([٣٢]) ينظر: شرح ابن عقيل :١/ ٦٤ــ ٦٥.

([٣٣]) صحيح البخاري :باب الطِّيب للجمعة، ورقم الحديث فيه :١٠٠٦.

([٣٤]) البيت للفرزدق في الإنصاف في مسائل : ٥٢١/٢.

([٣٥]) شرح ابن عقيل: ١٥٨/١.

([٣٦]) شرح التسهيل: ١٩٨/١،والبيت فيه بلا نسبة.

([٣٧]) شرح التسهيل : ١١٩٧ ــ ١٩٨. وطريقته هذه معياراً للفصل بين الاضطرار والاختيار محلٌّ أخذ وردٌّ عند العلماء.

([٣٨]) ينظر بهذا الخصوص ما جمعته إيمان الحمد في مدونتها من أبيات http//emanalhamad

([٣٩]) جاء في شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٣٦/١،((ومن أقبح الضرورات جَعْلُ الألفِ واللام بمعنى الذي مع الفعل)) ومثل هذا القول نُسِب إلى الجرجاني في شرح التصريح على التوضيح:١/ ٣٨.

([٤٠]) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١.

([٤١]) سورة : مريم :٦٩.

([٤٢]) شرح ابن عقيل :١٦٤/١.

([٤٣]) ينظر: المسالة : (١٠٢) من الإنصاف : ٢ /٧٠٩.

([٤٤]) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة ،باب فضل صلاتي الصبح والعصر:٤٣٩.

([٤٥]) شرح ابن عقيل: ٤٧٠/١.

([٤٦]) شرح التسهيل : ٢/ ٣٥.

([٤٧]) منها قوله صلى الله عليه وسلم:((غَضِبَ عِمران حتى احمرتا عيناه)) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان شعب الإيمان:ص٦٤.

([٤٨]) سورة : الأنبياء :٣.

([٤٩]) ينظر: دراسات لغوية مقارنة : ٨٤.

([٥٠]) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٥٤/١.

([٥١]) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٥٧.

([٥٢]) يرى إسماعيل عمايرة أنَّ العلامة في حالة الإسناد هذه تكون لاحقة تذكير وعدد ، أو تأنيث وعدد،فهي تدلُّ على العدد(تثنية أو جمعا) كما تدل على الجنس ذكراً أو أنثى.ينظر : دراسات لغوية مقارنة :ص٨٤.

([٥٣]) يوسف : ٣١.

([٥٤]) المجادلة : ٢.

([٥٥]) ينظر : رصف المباني : ٣١٠، وهذا تعليل أبي البركات الأنباري في : أسرار العربية : ١٤٣ .

([٥٦]) الخصائص : ١٦٧/١.

([٥٧]) المصدر نفسه : ٢ / ١٠.

([٥٨]) جاء في الكتاب : ((وقد جعلت ــ وليس ذلك بالكثير ــ بمنزلة ليس)) ، ينظر : ٢ / ٢٥٩ .

([٥٩]) قال الرضي يرد على ابن مالك ومن زعم إعمالها في الشعر ضرورة :((والظاهر أنها لا تعمل شاذاً ولا قياسا ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر " لا " منصوبا كخبر " ما ، و " ليس " ، وهي في نحو : " لا براحُ " ، الأولى أن يقال هي التي في نحو : " لا الهَ إلا الله " . أي : " لا " التبرئة)) شرح الرضي : ٤ / ٢٩٢ –٢٩٣.واقترح جيم رابين الباحث المتخصص باللهجات الغربية ((ان نصرف النظر ــ عند مناقشتنا هذه القضية ــ عن الحالات التي استعملت " لا " فيها في الظاهر أداة للربط المنفي بين جزئي الجملة الاسمية ولكنها في الواقع لنفي الجنس .... وقد رفع بعدها المسند إليه، وهذا يحدث أحيانا في الشعر)) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣١٩ – ٣٢٠.
ورأى الباحث إبراهيم مصطفى أنَّ ((الأبيات التي وردت فيها " لا " عاملة عمل " ليس " ، لا يفهم منها إلا نفي الجنس ، والمثبتون لإعمالها بعد ذلك ــ فيما يرى ــ لا يملكون إلا شاهدين أنكرهما عليهم معظم النحاة)) ينظر : إحياء النحو : ٢٣٢ – ٢٣٣،

([٦٠]) الكتاب : ١ / ٥٨ .

([٦١]) ينظر: أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي : ٧٢ .

([٦٢]) مغني اللبيب : ١ / ٢٦٥ .

([٦٣]) شرح ابن عقيل : ٥٨/١.

([٦٤]) يقول المرادي : ((الجرُّ بـــ " لعل "مراجعة أصل مرفوض؛ لأنَّ الأصل في كل حرف اختصَّ بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرَّ، وإنما خرجت " إنَّ " عن هذا الأصل فعملت النصب والرفع لشبهها بالفعل)) ينظر: الجنى الداني: ص٥٨٢.

([٦٥]) البيت في حاشية الصبان لكعب بن سعد الغنوي: ٣٠٠/٢.

([٦٦]) لم اعثر له على نسبة.

([٦٧]) البيت في حاشية الصبان لأبي ذؤيب: ٣٠٥/٢.

([٦٨]) ينظر: شرح ابن عقيل : ٤٥/١.

([٦٩]) المصدر نفسه: ٤٥/١ .

([٧٠]) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٨ .

([٧١]) جاء في شرح ابن عقيل: ٤٥/١.((وأجاز الكسائي الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرارٍ قد يرد وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب)) .

([٧٢]) شرح ابن عقيل: ٦٠٠/١ .

([٧٣]) قال الاربلي بعد أن أورد بعض شواهدها:((وهذا يبطل إنكار المبرد أن هذا لم يوجد في كلام من يحتج بكلامه)) ينظر: جواهر الأدب : ٢٣٣ .

([٧٤]) الإنصاف في مسائل الخلاف : م٩٧ : ٢ / ٦٩٣ .

([٧٥]) الأزهية في علم الحروف : ١٨٠.

([٧٦]) سورة سبأ : آ : ٣١ .

([٧٧]) الكامل : ٣ / ٣٤٥ .

([٧٨]) ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٢٤٢ .

([٧٩]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : م٩٧ : ٢ / ٦٨٧ .

([٨٠]) الجليس الصالح : ٤٢٢/١ .

(٨١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : م٩٧ : ٢ / ٦٩٤ .

(٨٢) المصدر نفسه : م٩٧ : ٢ / ٦٩٠ .

([٨٣]) معاني القرآن : ٢ / ٨٤ .

([٨٤]) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٢٨ .

([٨٥]) الكتاب : ٣ / ١٤٢.

([٨٦]) ينظر : شرح ابن عقيل : (١)/٤٤٦ــ ٤٤٧.

([٨٧]) المصدر نفسه : ٤٤٧.

([٨٨]) قال صاحب كتاب : لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه : ص:٩٤ ((...ثم نحن اليوم لا نقول بجواز التحدث بهذا الوجه، ولكنَّا لا نؤيِّد من يقول إنَّه خطأ)).

([٨٩]) الكتاب : ٢ / ١٤٠.

([٩٠]) شرح المفصل : ٨ / ٧٥ .

([٩١]) شرح ابن عقيل: ٣٩١/١.

([٩٢]) ينظر في تفصيلات هذه المسالة: رسالتنا للماجستير : أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة: ٤٥ ــ ٤٦.